الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
للدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

العدد الثامن 8
ديسمبر 2020

الإحالة في لغة النص القرآني

مقاربة نصية

علي حفظ الله محمد ناصر *

Alihifdallah2016@tu.edu.ye

ملخص:

يسعى هذا البحث إلى دراسة ظاهرة الإحالة التي تُعْنى بالعلاقة بين الخطاب وما تحيل عليه العناصر المحيلة، في الواقع أو في المتخيل أو في خطاب سابق/لاحق، وفي هذه الدراسة سنتناول دور الإحالة النصية في انسجام النص القرآني واتساقه في ضوء نماذج من لغة النص القرآني، وتسليط الضوء فيها على هذه الظاهرة؛ لذلك ينقسم البحث إلى قسمين، الأول: يُعنى ببيان مفهومها لغة واصطلاحا؛ وأقسامها والأنماط المتفرعة عنها، والثاني يُعْنى بتحليل عناصرها وبيان إسهاماتها في تحقيق انسجام واتساق النص القرآني، وتوافر سمة النصية فيه، وقد خلصت في هذا البحث إلى أن الضمائر بجميع أنماطها أكثر أدوات الإحالة تحقيقًا للتماسك والانسجام النصي من بين الألفاظ الكنائية؛ لذا فالإحالة بالضمائر تعد الوسيلة الأكثر قدرة في صنع وتحقيق التماسك النصي والترابط الدلالي للنص القرآني وتحقيق وحدته النصية.

الكلمات المفتاحية: الإحالة؛ النص؛ السياق؛ الانسجام؛ والاتساق.

* مدرس، عضو هئية التدريس المساعدة – قسم اللغة العربية - كلية التربية - جامعة ذمار- الجمهورية اليمنية. وباحث دكتوراه في اللسانيات - كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة محمد الخامس- الرباط.

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

Referral in the Language of the Quran

A Textual Approach

Ali Hifdallah Mohammed Nasser*

Alihifdallah2016@tu.edu.ye

Abstract:

This research highlights the study the phenomenon of referral, which deals with the relationship between discourse and what the referring elements refer to, whether in reality, in the imaginary, or in a previous / subsequent discourse. It will examine the role of textual reference in the harmony and consistency of the text of the Quran in the light of the analysis of examples of the language of the text of the Quran, and shed light on this phenomenon. This paper is divided into two parts: the first clarifies the concept of referral in the language and in a conventional way; its divisions and sub-models. The second part is concerned with analyzing its elements and showing its contributions to achieving the harmony and consistency of the text of the Quran, and the availability of a textual element in that here, in models of the language of the Text of the Quran. The research conclusion manifest that pronouns in all their types are the most common reference tools for achieving textual consistency between metaphors.

Keywords: referral, text, context, harmony, and consistency.

*Lecturer, member of the Teaching Assistant Authority - Department of Arabic Language, College of Education - Dhamar University, Republic of Yemen. And PhD Researcher - Linguistics of the Faculty of Arts and Human Sciences, University of Mohammed V – Rabat.

توطئة:

إن مَن تجشم عناء وعبء دراسة الجملة قديمًا هم النحاة القدماء فقد قعَّدوا لها القواعد، واستقصوا أنماطها، وفصَّلوا أقسامها، ولكنهم لم يتعدوا حدود الجملة في دراساتهم، وفي مقابل ذلك قام علماء اللغة والتفسير والأصول بالبحث في الكيفية التي يتماسك بها النص القرآني ليشكل بذلك نصًا متسقًا ومنسجمًا، فنجد لدى مفسري القرآن الكريم نظرات صائبة وتحليلات دقيقة تدخل في إطار نحو النص، فقد تحدثوا عن المناسبة بين آيات القرآن وسوره، وصنفوا في ذلك كتبًا كثيرة، كما فعل البقاعي في كتابه الموسوم بـ«نظم الدرر في تناسب الآيات والسور»، والسيوطي في كتابه الموسوم بـ«مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع، بحث في العلاقات بين مطالع سور القرآن وخواتيمها»، وتحدثوا عن تماسك القرآن آيات وسورًا، وصدروا في ذلك عن مبدأين مهمين: أحدهما أن القرآن يفسر بعضه بعضًا، والثاني أن السياق القرآني كالسورة الواحدة، ولم يغفلوا في بحوثهم حال المتكلم ودور المخاطب، ولا النظر في سياق الآيات، وأكثروا من الحديث عن الآيات المتشابهة والفروق النحوية الدقيقة بينها، ومن ثم اهتموا باستخراج الوسائل والعلائق والأدوات التي تسهم في تحقيق سمة النصية للنص القرآني، التي جعلته كُلًا واحدًا موحدًا، ورغم اختلاف نزوله وأسبابه، إلا أنه وحدة واحدة يترابط بعضها ببعض، وتتعلق أجزاؤه بعضها ببعض، بحيث لا يستقل جزء منها عن الآخر.

وأما المحدثون فنجدهم قد فسَّروا تلك العلاقات التي تسهم مع غيرها في تحقيق تماسك النص واتساقه، وتعد الإحالة جوهر تلك العلاقات التي تقوم بدور أساس في ربط أجزاء الجملة الواحدة من ناحية، وربط جمل سياق النص بعضها ببعض من ناحية أخرى، بحيث يتكوَّن من ذلك خطابٌ متكاملٌ، ويحقق هذا المنهج النصي فائدة بالغة في تحليل النصوص وفهمها؛ لأنه يدعو إلى تطبيق النظرة الكلية للنص، والنظر في أنواع النصوص ومضامينها المختلفة وعلاقة

النص بأركان التواصل ومدى انسجامه وتماسكه بأدواته المختلفة، وأنواع التراكيب، والعلاقات النصية بين الجمل، وكلها أمور لا يتأتى تفسيرها إلا من خلال تحليل وحدة النص الكاملة[1].

أما الدراسات السابقة في هذا الموضوع فقد وجدت منها ما يأتي:

- أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص دراسة في الدلالة والوظيفة، كلية دار العلوم- جامعة القاهرة، د.ت.
- الأزهر الزناد، نسيج النص «بحث فيما يكون فيه الملفوظ نصًا»، المركز الثقافي العربي- الدار البيضاء المغرب، ط1، 1993م.
- سعيد بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة الزهراء - القاهرة، 1999م،حيث خصص فيه فصلا للإحالة، أسماه "تضافر العناصر الإحالية والإشارية في تماسك النص"، غير أنه اعتمد فيه بشكل كبير على كتاب الأزهر الزناد، نسيج النص، واقتصر فيه على بيان دور الإحالة في تماسك النص جنبا إلى جنب مع الروابط التركيبية والزمانية، وعرض فيه أيضا للبنية الإحالية للضمائر وأسماء الإشارة، على نحو لا يتبين فيه القارئ كثيرا من مظاهر الإحالة في النص القرآني.
- تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993، غير أنه لم يعرض إلا لبعض جوانبها، ولعل السبب أن كتابه تصدى لمسائل عديدة كانت الإحالة إحداها.
- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: دراسة تطبيقية على السور المكية، دار قباء – القاهرة، ط1، 2000م.
- أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية: دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، دار الأمان - الرباط، ط1، 2010م، وقد عرض في الفصل الثالث الإحالة الأنماط والمقولات.

- أحمد محمد أبو الدلو، تحليل الخطاب الجدلي: دراسة في لسانيات النص، «رسالة دكتوراه»، جامعة اليرموك، 2002م.
- الزهرة توهامي، الإحالة في ضوء لسانيات النص وعلم التفسير من خلال تفسير التحرير والتنوير، رسالة ماجستير - معهد الآداب واللغات - الجزائر2011م.
- بوترعة عبد الحميد، الإحالة النصيّة وأثرها في تحقيق تماسك النص القرآني: دراسة تطبيقية على بعض الشواهد القرآنية، مقال منشور بمجلة الأثر - الجزائر 2012م.
- نائل محمد إسماعيل، الإحالة بالضمائر ودورها في تحقيق الترابط في النص القرآني - دراسة وصفية تحليلية - بحث منشور في مجلة جامعة الأزهر بغزة، العدد1، مجلد13، 2011م.

اطلعت على هذه الدراسات السابقة وأفدت منها كثيرًا، إذ تناولت الإحالة من جوانب مختلفة دلالية ووصفية وتحليلية وتطبيقية وتنظيرية، ولكن أهم فرق بين تلك الدراسات ودراستي هذه أنني جعلت هذا البحث في الإحالة مقاربة نصية؛ قصد بيان دور الإحالة النصية في تلاحم النص القرآني واتساقه، في ضوء تحليل نماذج من لغة النص القرآني عبر المنهج الوصفي التحليلي؛ قصد تسليط الضوء على هذه الظاهرة لبيان مفهومها لغة واصطلاحا؛ وأقسامها والأنماط المتفرعة عنها، ثم تحليل عناصرها وبيان إسهاماتها في نماذج من لغة النص القرآني، ودور ذلك وإسهامه في تحقيق انسجام واتساق النص القرآني، وتوافر سمة النصية فيه، ونبدأ في ذلك بالقسم الأول: بيان مفهومها لغة واصطلاحًا، وأقسامها والأنماط المتفرعة عنها على النحو الآتي:

الإحالة لغة:

ورد عند الخليل بن أحمد الفراهيدي: "المحالُ مِنَ الكلامِ: ما حُوّل عن وجهِهِ..، والحِوالُ: كُلُّ شيءٍ حَالَ بين اثنين، يُقالُ: هذا حِوَالُ بَينِهِما، أي: حَائِلٌ بينهما، فالحاجِزُ والحجازُ يجري مجرى

التحويل، وحَالَ الشيءُ يحولُ حَؤُولًا في مَعنَيينِ، يكون تغييرًا، ويكون تحويلًا، والحائلُ: المُتَغَيِّرُ اللَّونِ"[2]، وعند الجوهري: "وحالَ إلى مكانٍ آخرَ، أي تحوَّلَ، وحالَ الشخصُ: تحرَّك، وكذلك كلُّ مُتَحَوِّلٍ عن حاله"[3]، وقال ابن منظور: "والمحالُ من الكلامِ ما عُدِلَ به عن وجهِهِ، وحوَّلَه: جَعَلَهُ مُحالًا، وأَحَالَ: أَتَى بمحالٍ، وَرَجُلٌ مِحوَالٌ: كَثيرُ مُحال الكلام...، وَيُقالُ أحلتُ الكلامَ أحيلُهُ إِحَالَةً إذا أفسدته"[4].

لذا فإن لفظة «أحال» تدل على معنيين: أحدهما التغيير، أي نقل الشيء من حال إلى حال أخرى، والثاني التحريك، فتدل –أيضا- على تحويل وتحريك شيء أو شخص على شيء أو شخص آخر لجامع بينهما، وفي هذا المعنى اللغوي دلالة ضمنية على المعنى الاصطلاحي الذي يحيل فيه العنصر الإحالي على عنصر إشاري يفسّره ويحدّد دلالته؛ كما تفضل بتعريفه المحدثون فيما بعد من أمثال الخطابي[5]، والأزهر الزناد[6]، وأحمد المتوكل[7]؛ وجون لاينز[8].

الإحالة اصطلاحا reference:

تعد من أهم أدوات الاتساق النصي، ويُعْنى بها "وجود عناصر محيلة لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل، وإنما تحيل إلى عنصر آخر، لذا تسمى عناصر محيلة مثل الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة..."[9]، ويرى جون لاينز- عند حديثه عن المفهوم الدلالي التقليدي للإحالة- أن العلاقة القائمة بين الأسماء والمسميات هي علاقة إحالة، فالأسماء تحيل إلى المسميات[10]، وطبيعة هذه العلاقة القائمة بين الأسماء والمسميات علاقة دلالية تقتضي التطابق بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه من حيث الخصائص الدلالية[11]، وذلك أن العناصر المحيلة غير مكتفية بذاتها من حيث التأويل، بل إنها تكتسب دلالتها من العودة إلى ما تشير إليه، قياسا لها على مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره في مقام وبين ما هو مذكور في مقام آخر[12].

ويمكن القول إنّ الإحالة هي "علاقة تقوم بين الخطاب وما يحيل عليه الخطاب، إن في الواقع أو في المتخيل أو في خطاب سابق/لاحق"[13]، وهي علاقة بين عنصر لغوي وآخر لغوي أو خارجي، بحيث يتوقف تفسير الأول على الثاني؛ ولذا فإن فهم العناصر الإحالية التي يتضمنها نصٌ ما يقتضي أن يبحث المخاطب في مكان آخر داخل النص أو خارجه، وتتحقق الإحالة في العربية بالضمائر، وأسماء الإشارة، وأدوات المقارنة، والأسماء الموصولة.

ونشير هنا إلى أن اللغة تشتمل على نوعين من العناصر يمثلان قطبي الإحالة، وهما: العنصر الإشاري، والعنصر الإحالي:

أ. **العنصر الإشاري**

يعرفه الأزهر الزّناد بأنَّه " كل مكوّن لا يحتاج في فهمه إلى مكوّن آخر يفسره"[14]، فقد يكون لفظًا دالًا على حدث أو ذات، كإحالة ضمير المتكلم «أنا» على ذات صاحبه، وحينئذٍ يرتبط العنصر الإحالي بعنصر إشاري غير لغوي ممثَّلًا بذات المتكلم، أو موقع ما في الزمان، ويكون المحال عليه من حيث طبيعته: ذاتًا، أو واقعة أو قضية أو فعلًا خطابيًا، أو نصًا كاملًا كما هو الشأن فيما يأتي[15]:

- يتوقع الجنود هجوم العدو.
- سيعود خالد، لا أظن ذلك.
- قالت لي هند هذا: «سيعود خالد اليوم».
- «سيعود خالد اليوم، وسنقيم حفلًا كبيرًا لاستقباله»، هذا ما قالته لي هند.

لذا فإن أهم ما يجدر الالتفات إليه هو أن ظاهرة الإحالة أدخل في التداول منها في الدلالة، إذ إنها ترتبط بالمقام، وتحديدًا بالمعلومات التي يفترض المتكلم وجودها لدى المخاطب عن المحال

الآداب للدراسات اللغوية والأدبية | مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
ISSN: 2707-5508 (EISSN): 2708-5783

عليه حين عملية التواصل، وتبيان ذلك حسب المعلومات المتنامية لدى المخاطب، وبقدر احتياجه للتعرف على الذات المقصودة.

ب. **العنصر الإحالي**

يعرفه الأزهر الزّناد بقوله: "العنصر الإحالي هو كل مكوّن يحتاج في فهمه إلى مكون آخر يفسره"[16]؛ وبذلك تكون العناصر الإحالية فارغة دلاليًا؛ ما يجعل تفسيرها مرهونا بربطها بالعناصر الإشارية التي تعوضها، ويذكر محمد خطابي أن "العناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل؛ إذ لا بد من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها، وتتوفر كل لغة طبيعية على عناصر تملك خاصية الإحالة"[17].

ويمكن من خلال هذه العناصر الإحالية أن تتشكل شبكةٌ من العلاقات الإحالية بين العناصر المتباعدة في فضاء النص، وينتج عن هذا انسجام وائتلاف بين الأجزاء المتقاربة والأجزاء المتباعدة التي تشكل الأحداث الاتصالية، وتحدد كم ورود صيغ الإحالة بوجه عام في النصوص[18].

ومن المزايا المهمة للإحالة التي ينبغي الإشارة إليها أنها قادرة على صنع جسور كبرى للتواصل بين أجزاء النص المتباعدة والربط بينها ربطًا واضحًا، وهذا ما يؤكد أهمية الإحالة في الربط النصي، ويشير روبرت دي بوجراند إلى أنه ليس من المستحسن أن نجعل مسافة كبيرة بين اللفظ الكنائي وما يشترك معه في الإحالة[19].

فالإحالة -إذن- لا تخضع لقيود نحوية، بقدر ما تخضع لقيد دلالي، هو: وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه[20]، فالربط يمكن أن يكون نتيجة علاقة إحالية حين تنشأُ علاقةٌ إحالية بين جملتين مستقلتين، وحين تكون العلاقة بينهما ذات طبيعة دلالية غير تركيبية على الإطلاق، فالربط من خلالها يكون ضعيفًا[21].

الآداب للدراسات اللغوية والأدبية | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
8 العـــدد الثـــامـــن
ديســمبر 2020

وتقوم الإحالة على نوعين من الربط الدلالي، هما:

- ربط دلالي يوافق الربط البنيوي «التركيبي».
- ربط دلالي إضافي، وهو الربط الإحالي، وهذا الربط الدلالي هو "الذي يمد جسور الاتصال بين الأجزاء المتباعدة في النص، إذ تقوم شبكة من العلاقات الإحالية بين العناصر المتباعدة في فضاء النص، فتجتمع في كل واحد «من تلك الأجزاء» عناصره متناغمة"[(22)].

ويمكن أن تكون عناصر الإحالة بشكل عام مقامية أو نصية، فإذا كانت نصية فيمكن أن تحيل إلى السابق واللاحق، فالإحالة على السابق، أو الإحالة بالعودة «القبلية» تعود على مفسر سبق التلفظ به، وهي أكثر دورانًا في الكلام، والإحالة على اللاحق - وتسمى «بعدية»- تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النص ولاحق لها، ويذهب هاليداي ورقية حسن في هذا الخصوص إلى أن الإحالة المقامية تسهم في خلق النص؛ كونها تربط اللغة بسياق المقام، إلا أنها لا تسهم في اتساقه بشكل مباشر، بينما تقوم الإحالة النصية بدور فعَّال في اتساق النص، ولذا يتخذها المؤلفانِ معيارًا للإحالة ويوليانها أهمية بالغة في بحثهما[(23)].

وعلى ذلك يفرِّقُ الباحثون بين نوعي الإحالة على النحو الآتي:

1. **الإحالة الخارجية exopheric reference**

ويُعْنى بها ذلك النوع الذي يوجّه المخاطب إلى شيء أو شخص في العالم الخارجي حيث تُسهِمُ في خلق النص؛ باعتبارها تربط اللغة بسياق المقام[(24)]، وتحتاج إلى جهد أكبر للكشف عنها، وإيضاح كيفيتها وتأويل العنصر غير اللغوي الذي يحكمها ويقع خارج النص، ويستعان في تفسيره بالسياق أو المقام الخارجي، والإشارات الدالة عليه[(25)]، ويمكن التمثيل لهذا النوع باسم الإشارة «هذا» الذي ورد في قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴿٦٣﴾﴾

الآداب للدراسات اللغوية والأدبية | مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
ISSN: 2707-5508 (EISSN): 2708-5783
8 العدد الثامن ديسمبر 2020

الأنبياء: 63، فأسند الفعل إلى كبير الأصنام، التي جعلوها آلهة؛ لأنه هو السبب في استهانته بها وتحطيمه لها، والفعل كما يسند إلى مُبَاشِرِهِ يُسند إلى الحامل عليه[26]. وهذا النوع من الإحالة لا يمنح النص سمة التماسك؛ لأنه لا يربط عنصرين معا في السياق[27]، بل يقتضي النظر خارج النص القرآني لتحديد المُحال إليه.

2. **الإحالة الداخلية النصية endopheric reference**

هي التي تحيل إلى داخل النص، أي الإحالة إلى العناصر اللغوية الواردة في الملفوظ، سابقة كانت أم لاحقة، إلا أن الإحالة على السابق تعود على «مفسر» سبق التلفظ به، وفيها يجري تعويض لفظ المفسر الذي كان من المفترض أن يظهر حيث يرد المضمر، وتشتمل هذه الإحالة على نوع آخر يتمثل في تكرار لفظ أو عدد من الألفاظ في بداية كل جملة من جمل النص قصد التأكيد، ويطلق على هذا النوع (الإحالة التكراريةEpanaphora)، وتستخدم لتدل على ذلك النوع الذي يُحال فيه المخاطب على عنصر لغوي داخل النص[28]، وهذا النوع يمكن التمثيل له بالضمير « هم» وتضافره مع اسم الإشارة «هذا» في قوله: «**قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا**» اللذين يحيلان على الآلهة التي وردت في سياق الآية السابقة في قوله: ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ٦٢﴾ الأنبياء: 62، فالإحالة النصية تركّز على العلاقات اللغوية في النص ذاته، وقد تكون بين ضمير وكلمة، أو بين كلمة وكلمة، أو عبارة وكلمة...[29]، وتنقسم الإحالة الداخلية النصية إلى قسمين:

أ. **إحالة على السابق « قبلية» anaphoric reference**

وتعود على مفسر سبق التلفظ به أي عودة عنصر إحالي على عنصر إشاري سبق التلفظ به، وفيها يجري تعويض لفظ المفسر الذي كان من المفترض أن يظهر حيث يرد المضمر، إذ يقوم العنصر الإحالي مقام العنصر الإشاري عوضًا عن تكرار ظهوره للاختصار، لذلك تسمى العناصر الإشارية المعوَّضات، وتمثل الإحالة بالعودة أكثر أنواع الإحالة دورانًا في الكلام[30].

ويطلق عليها –أيضًا- إحالة بالعودة، وفيها يسبق العنصر الإشاري العنصر الإحالي، "وليس الأمر كما استقر في الدرس اللغوي، إذ يعتقد أن المضمر يعوض لفظ المفسَّر المذكور قبله، فتكون الإحالة بناء للنص على صورته التامة التي كان من المفروض أن يكون عليها، فهي تحليل جديد له من حيث هي بناء جديد له"[31].

ويطلق على هذا النوع من الإحالة في بعض الدراسات: «الإضمار بعد الذكر»، وهو "نوع من الإحالة المشتركة يأتي فيه الضمير بعد مرجعه في النص السطحي"[32]، لكن الإحالة القبلية لا تقتصر على أداة واحدة في القيام بوظيفتها، كالضمائر -مثلا-، بل يمكنها ذلك بوسائل أو أدوات أخرى، فتشتمل الإحالة بالعودة على نوع آخر من الإحالة يتمثل في تكرار لفظ، أو عدد من الألفاظ في بداية كل جملة من جمل النص قصد التأكيد، وهي الإحالة التكرارية[33]، ومنها قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢﴾ البقرة: 2، فالضمير «الهاء» المتصل بحرف الجر «في» يحيل إلى لفظ «الكتاب»، وكذلك الضمير المحذوف وتقديره: «هو هدى للمتقين»، عند الوقف على «لا ريب فيه»، والابتداء بـ«هدى للمتقين»، فهو يعود أيضًا على «الكتاب» السابق الذكر[34]، والضمائر هي الأصل في الربط بين الأسماء، وقد رأى بعضهم أن الرابط من الضمائر هو الضمائر البارزة فحسب؛ وذلك أن الضمير المستتر -في نظرهم- يعد قرينة معنوية تستنبط بالعقل، ولا يشير إليها لفظ[35]، والحقيقة أن الضمير يعد رابطًا من الروابط الاسمية، سواء كان بارزًا أم مستترًا؛ لأنه، وإن كان مستترًا، فيُدرك بالعقل، ويُستنبط من خلال المعنى، فيأتي في بعض المواضع رابطًا للجملة التي يستتر فيها بالجملة التي قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٞ يَسۡعَىٰ﴾ يس: 20، فالضمير المستتر في «يسعى» يربط الجملة بما قبلها، ويجعل النص متماسكًا ومنسجمًا، وفي هذا السياق نستحضر قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ فَلۡيُلۡقِهِ ٱلۡيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ﴾ طه:39، أن تكون الضمائر كلها راجعة إلى موسى[36] لكي لا

يتشتت النظم، ومن خلال قول الزمخشري هذا نجد أنه كان لديه ملمح عن التماسك النصي والانسجام الدلالي الرابط لجميع أجزاء النص وقد عبر عن ذلك بما يناسب ذلك المقام.

ب. **إحالة على اللاحق « بعدية» cataphoric reference**

أما الإحالة إلى لاحق أو متأخر Cataphora، فهي التي تعود على عنصرٍ إشاري مذكور بعدها في النص ولاحق لها[37]، وذلك حين يحيل عنصر لغوي أو مكوّن ما إلى عنصر آخر تالٍ له في النص أو مكونات من عدة عناصر متأخرة عن عنصر الإحالة، وقيل: هي ما تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النص ولاحق لها، ومن ذلك ضمير الشأن في العربية[38]، وهو الضمير الذي لم يتقدمه ما يعود عليه، وسمي «ضمير الشأن»؛ لأنه يرمز للشأن الذي سيدور الكلام عليه، وهو "ضمير مبهم يكون في صدر جملة بعده، تُفسِّرُ دلالته وتوضح المراد منه ومعناه"[39]، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ البقرة: 85، فالضمير «هو» ضمير الشأن، تفسره الجملة بعده.

"ويشكل ضمير الشأن بنية إحالية ذات وظيفة خاصة، حرص النحاة على تأكيدها، وهم يتفقون أساسًا في أنه مبهم، غائب مفرد، يتصدر الجملة، يفسره ما يليه، يقصد به التعظيم والتفخيم، وهو بذلك يخالف الضمائر الأخرى...، إذ إنه كناية عن الجملة بعده، وتكون الجملة خبرًا له وتفسيرًا؛ ولذا يطلق عليه «ضمير الجملة»"[40]، والسِّرُّ في تقديم ضمير الشأن -كما يرى الخطيب القزويني- "أن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرًا لعقبى الكلام كيف تكون، فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن"[41]، ومن ذلك قوله تعالى:﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ۖ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾ الأنعام: 54، فالإحالة في ضمير الشأن «أنه»، تشير إلى عنصر إشاري يفهم من سياق النص بعده: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا

بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٥٤﴾﴾، وهو الترغيب في التوبة، والرجوع عن المعصية وتركها، والإقلاع عنها للأبد.

وقد أسهم ضمير الشأن كذلك في عقد صلة وثيقة بين بنية الإحالة لضمير الشأن والجملة السابقة عليها: (كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ) والجملة التالية له: (مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ)، ويؤكد ذلك مجيء «أنه» مفتوحة الهمزة على الإبدال من «الرحمة»[42]، فالصلة قوية بين رحمة الله، والرجوع عن فعل الشر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ الأنبياء: 25، إذ تظهر الصلة بين إرسال الرسل جميعًا، والدعوة إلى عبادة الله الواحد، ويلاحظ في الآية السابقة استعمال ضمير الخطاب في مقابل ضمير الشأن.

وقوله تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٩﴾﴾ النمل: 9، ولم يقل: «إنني أنا الله»، ولو قاله لكان المعنى في التفخيم أقل منزلة من معناه في قوله: «إنه أنا الله»؛ وذلك أن ضمير الشأن «الهاء» ضمير مبهم غير راجع إلى مذكور في اللفظ، فكان أبلغ في الدلالة على معنى التفخيم[43].

وقد يأتي ضمير الشأن في مقدمة الجملة لشد الانتباه إلى ما يليه؛ رغبة في تعظيمه وتفخيم شأنه في ذهن السامع؛ ليظلَّ في حالة تنبُّه لما سيكشفه الضمير من غموض، يقول الرضي: "والقصد بالإبهام ثم التفسير تعظيم الأمر وتفخيم الشأن، فعلى هذا لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئًا عظيمًا يُعتنى به، فلا يقالُ مثلا: هو الذباب يطير"[44]؛ ففي قوله: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ الإخلاص: 1، «هو» ضمير الشأن مبتدأ، وقوله: «**الله أحد**» هو الشأن، الذي هو عبارة عن « مبتدأ وخبر»، في محل رفع خبر للضمير «هو»[45]، فالضمير لم يتقدمه مذكور، وجاء تفسره في الجملة بعده.

ويجوز أن يكون الضمير «هو» عائدًا على الرب، أي « قل هو الله»، أي: قل ربي الله، ويكون مبتدأ وخبرًا، و«أحد» خبرًا ثانيًا، يقول الزمخشري: "و«أحد»، بدل من قوله: «الله»، أو على قول: «هو أحد»، وهو بمعنى واحد"[(46)].

ومن الأساليب الأخرى التي تحيل على متأخر اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ ١١٠﴾ المائدة: 110، فاسم الإشارة «هذا» يحيل على لفظ «**سحر مبين**» بغير ألف، إشارة إلى ما جاء به، أما من قال: «ساحر» بألف، فقد أشار إلى الرجل، وكلاهما حسن؛ لأن كل واحد منهما قد تقدم ذكره، قال الواحدي رحمه الله: والاختيار: سحر؛ لجواز وقوعه على الحدث والشخص، أما وقوعه على الحدث فظاهر، وأما وقوعه على الشخص، فتقول: هذا سحر وتريد به « ذو سحر»[(47)].

وقد يعود الضمير على متأخر لفظًا لا رتبة ويكون مطابقًا لها، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ ٦٧﴾ طه:6. فالضمير المتصل في «نفسه» يعود على مرجع متأخر لفظًا، لا رتبة، هو العنصر الإشاري «موسى»، إذن فالضمير عائد على موسى وإن كان متأخرًا لفظًا؛ لأن موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التقديم[(48)]، وبذلك لا يخفى ما في هذه الإحالة من قيمة في تحقيق الاتساق والانسجام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُسۡـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ٧٨﴾ القصص: 78. فضمير الغائبين «هم» في «ذنوبهم» يعود على مرجع متأخر عنه، وهو «المجرمون»، وقوله تعالى: ﴿فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٞ وَلَا جَآنّٞ ٣٩﴾ الرحمن: 39. فقد عاد الضمير في «ذنبه» على مرجع مذكور في سياق الآية، ولكنه متأخر عنه لفظًا، وهو «إنس» فأسهم ذلك في تحقيق الربط التركيبي والإحالي في سياق هذا النص القرآني.

وقد يدلُّ عليه السياق فيضمر؛ ثقةً بفهم السامع، نحو قوله تعالى:﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ٢٦﴾ الرحمن: 26، أي الأرض، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ٣٢﴾ ص: 32، فالمراد حتى توارت

الشمس وراء الأفق، فأضمر في الفعل «توارت»، ضميرًا يعود على الشمس، وإن لم يجرِ لها ذكرٌ في الكلام اعتمادًا على فهم السامع المراد من سياق الكلام، وقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِۖ ﴾ آل عمران: 159، فالضمائر «لهم، وواو الجماعة في انفضوا، وعنهم، ولهم، وهم»، كلها تدل على أصحاب رسول اللهﷺ، ومن أمثلتها أيضًا الجمل التفسيرية التي تفسر جملة أو عبارة، كما في أسماء السور، والجمل الأولى منها، بل أحيانًا الكلمة الأولى منها، فهذا كله يحيل على ما سوف يأتي في النص(49)، ولذا فإن "التعبير «ما يأتي»، «الآتي» بديل الصيغة الدالة على الإحالة إلى مذكور لاحق، المتحدث عنها"(50).

ويُطلق عليها في بعض الدراسات «الإحالة إلى ما يلي»، والإحالة إليه تتم بالإشارة وبغير الإشارة، والمقصود بالذي «يلي» هذا، يمكن أن يكون مضمون الشأن كالذي سبق من أن ضمير الإشارة يُستعمل للشأن، أو أن يكون الضمير إشارة إلى المنطوق والمضمون معًا، فمثله مثل عبارة «ما يلي» تمامًا، وذلك شأن الإشارة والموصول ونحوها(51)، ومن ذلك عندما نسمع المذيع في نشرات الأخبار يقول: «نقدم لكم نشرة الأخبار، وهذا موجزها»، أو قول المذيع: «صرح ناطق باسم المجلس الأعلى فقال: ما يلي».

فالإحالة البعدية لا تقتصر على عناصر محيلة معينة، فقد تكون ضمائر، كما قد تكون أسماء إشارة أو عبارات أخرى، ويجمل البحث اللغوي النصي كل هذه التعبيرات تحت مصطلح «بدائل الصيغ»، وتُطلق «بدائل الصيغ» على التعبيرات التي تستخدم -فقط- مثل: الضمائر والظروف بناء على مضمونها الدلالي الأصغر في إعادة أبنية لغوية متطابقة في الإحالة(52).

ويعدها بعض الباحثين من أكثر أنواع الإحالة صعوبة، ففيها "يتحتم للفظ الكنائي أن يركم حتى تأتي العبارة المشاركة له في الإحالة، أو يترك بحسبانه حالة نحوية تظل لا مرجع لها في تحليل مهوش حتى يعثر لها في النهاية على مرجع"(53)، لكن الربط النصي بطريق الإحالة إلى مذكور

لاحق صالح على نحو خاص؛ لأنه يثير لدى القارئ تشوقًا وتوقعًا لمعلومة جديدة، وربما يكون السبب في استعمال هذا النوع من الإحالة في نصوص أدبية، وكذلك في الصحف[54]، ويمكن توضيح نوعي الإحالة النصية بالمخطط الآتي[55]:

الإحالة إلى متقدم		الإحالة إلى متأخر
عنصر إشاري	في مقابل	عنصر إحالة

القسم الثاني: أدوات الاتساق الإحالية وإسهاماتها في اتساق وانسجام النص القرآني

هي تلك الألفاظ التي نعتمد عليها لتحديد المحال إليه داخل النص أو خارجه، وقد أطلق عليها هاليداي «أدوات» لا نعتمد في فهمنا لها على معناها الخاص، بل على إسنادها إلى شيء آخر[56]، وأطلق عليها روبرت دي بوجراند «الألفاظ الكنائية»[57]، ووضع لها سمات، وأطلق الأزهر الزناد عليها «العناصر الإحالية» في اللغة وعدَّها من قبيل المعوِّضات، وأشار إلى أنها تأتي تعويضًا عن وحدات معجمية يمكن أن نطلق عليها مصطلح «العنصر الإشاري»[58]، وتشمل كل ما يشير إلى ذات أو موقع أو زمن، وتنقسم العناصر الإحالية عنده إلى نوعين:

1. الضمائر.
2. أسماء الإشارة.

وقد أشار محمد خطابي إلى أنها عناصر تملك خاصية الإحالة، وتتوافر كل لغة طبيعية على تلك العناصر الإحالية التي قسَّمها هاليداي ورقية حسن في كتابهما «الاتساق» إلى ثلاثة أقسام[59]:

1. الضمائر.
2. أسماء الإشارة.
3. أدوات المقارنة.

الآداب للدراسات اللغوية والأدبية | مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
8 العدد الثامن ديسمبر 2020

وإذ نميل إلى الرأي القائل بأنها أدوات تمتلك خاصية الإحالة، وهي عناصر تُحفِّز المتلقي على البحث في مكان آخر عن معناها، ومتى كان الشيء المحال إليه داخل النص؛ فإن تلك الأدوات تؤدي دورًا أساسيًا في تحقيق التماسك النصي، ونعرض هذه الأدوات فيما يأتي:

1. الضمائر pronouns

وهي نوعان، ضمائر تحيل إلى خارج النص، إذ تندرج تحتها جميع الضمائر الدالة على المتكلم والمخاطب، وضمائر تؤدّي دورًا مهمًا في اتساق النص سمّاها هاليداي ورقية حسن «أدوارًا أخرى» تندرج ضمنها ضمائر الغيبة إفرادًا وتثنية وجمعًا، إذ تحيل إلى داخل النص[60]، ويمكن بيان إسهاماتها في النص القرآني فيما يأتي:

إن الأصل في المرجع أو المحال إليه أن يكون سابقًا على الضمير لفظًا ورتبة، ويكون مطابقًا له في اللفظ نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ الأنعام: 91، فالضمير «الهاء» في الفعل «تجعلونه» يحيل إلى الكتاب الذي أُنْزلَ على موسى وهو التوراة، والمعنى: تجعلونه ذا قراطيس، أي أوراقًا وبطائق، تخفون كثيرًا كإخفائكم الآيات الدالة على بعثة الرسولﷺ[61].

ومما يحيل إلى داخل النص قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ﴾ هود: 45، فالضمير المتصل «الهاء» إحالة قبلية إلى سابق، والمحال إليه «نوح»، ونداء نوح ربه هنا نداء دعاء، فكأنه قيل: «ودعا نوح ربه»؛ لأن الدعاء يُصدَّر بالنداء غالبًا، والتعبير عن لفظ الجلالة بصفة الربّوبية مضافة إلى الضمير العائد إلى نوح عليه السلام في «ربه» تشريفٌ لنوح، وإيماء إلى رأفة الله به، وأنَّ نهيه له نهي عتاب[62].

أما ما يحيل فيه الضمير إلى خارج النص، فمنه قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ البقرة: 125، فالضمير «واو الجماعة» المتصل بالفعل «اتخذ» لا يمكن معرفة مرجعه إلا من

خلال النظر في السياق الخارجي الذي يوضح المقصود منه، فقراءة الفعل بصيغة الماضي «واتخذوا» بفتح الخاء يعد إخبارًا عن ولد إبراهيم أنهم اتخذوا من مقامه مصلى، وأما قراءة الفعل بصيغة الأمر بكسر الخاء فهو أمر بالاتخاذ، فالضمير يحيل إلى أن هذا أمر من الله تعالى لأمة محمد ﷺ أن يتخذوا من مقام إبراهيم مصلى، فالسياق الخارجي للنص المتمثل في أسباب نزول هذه الآية هو الذي يبيِّن مرجع الضمير ويوضِّحه[63].

ويسمِّي النصيون هذا النوع من الإحالة الضميرية: «الإضمار لمرجع متصيد»، أو الإحالة لغير مذكور، ويقصد بها "الإتيان بالضمير للدلالة على أمر ما غير مذكور في النص مطلقًا غير أنه يمكن التعرف عليه من سياق الموقف"[64]، والإحالة إلى غير مذكور سابق يمكن من حيث المبدأ أن يطبَّق على كل ما يتضح من الموقف الاتصالي[65]، أي: أن يكون لطرفي الخطاب «المتكلم، والمخاطب» القدرة والكفاءة اللازمة لإرجاع الضمير إلى ما يشير إليه.

ففي هذا السياق على رأي من قرأ الفعل بالفتح «واتخَذوا» بصيغة الماضي عطفًا على «جعلنا» يكون هذا الاتخاذ من آثار ذلك الجعل، فالمعنى أننا جعلنا، وهم اتخذوه مصلى، أما بصيغة الأمر في الفعل بكسر الخاء «واتخِذوا» فعلى تقدير القول، أي قلنا اتخذوا، بقرينة الخطاب، إذن فمآل القراءتين إلى مفاد واحد، وهو أن مقام إبراهيم قد أُتخِذ مصلى، وأنهم ذهبوا إلى أثر جاء فيه عن عمر بن الخطاب أنه قال: وافقت ربي في ثلاث، منها: قلت يا رسول الله لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى فنزلت: ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلّٗىۖ ﴾ البقرة: 125، وهذه الرواية تؤكد على أن الخطاب كان موجهًا إلى عموم المسلمين، باتخاذ مقام إبراهيم مصلى[66].

وعندما يحيل الضمير على غير مذكور "نجد في التركيب كلمة أو أكثر تدل على المرجع أو تشير إليه"[67]، ومنه قوله تعالى:﴿ أَرۡسِلۡهُ مَعَنَا غَدٗا يَرۡتَعۡ وَيَلۡعَبۡ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ١٢ ﴾ يوسف: 12، فنجد في سياق هذا النص أكثر من قرينة تشير إلى المحال عليه وتساعد في معرفته، ومن هذه

القرائن أن هذه الآية جاءت على قراءات عدة في الفعلين «يرتع ويلعب»، فمنهم من قرأ: نرتع ونلعب، بالجمع في الفعلين، فأضافوا الارتعاء[68] واللعب إلى أنفسهم، أي: إلى إخوة يوسف، ومنهم من غاير بين الفعلين فقرأ: نرتع، بالجمع، ويلعب بالإفراد، فأسندوه إلى يوسف، فالضمير المستتر في الفعل «يلعب» يحيل إلى شخص يوسف عليه السلام؛ لذا فقد أضافوا الارتعاء إلى أنفسهم؛ لأن المعنى نُرتِعُ إبلنا، والحاصل أنهم أضافوا الارتعاء والقيام بحفظ المال إلى أنفسهم؛ لأنهم بالِغونَ كامِلون، وأضافوا اللعب إلى يوسف لصِغَرِهِ، فنسبوا بهذه القراءة كل فعل إلى ما يناسبه، وهناك من قرأ «يرتع ويلعب» جميعًا بالياء على الإفراد، فالضمير المستتر « هو» يعود على يوسف في كلا الفعلين، فأضافوا الارتعاء إلى يوسف بمعنى أنه يباشر رعي الإبل ليتدرب على ذلك، فمرة يرتع ومرة يلعب كفعل الصبيان، وهذا أبينُ من قول: «ونلعب» بالنون على الجمع؛ لأنهم إنما سألوا إرساله لِيَتَنفَّسَ بلعبه، ولم يسألوا إرساله ليلعبوا هم[69]، وتؤكد ذلك القرينة اللفظية في قولهم: **(وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)**، إذ تضفي دلالات أخرى على أن المحال عليه هو يوسف عليه السلام.

ففي هذا النوع من الإحالة لغير المذكور يحتاج السامع/المتلقي إلى إعمال الفكر، ومعرفة جُلَّ الظروف المحيطة بالنص وقراءاته ككل مترابط لا كمجموعة جمل منفصلة، ويملك الضمير قدرة الإحالة إلى داخل النص، وتشترك معه عبارات مختلفة الصيغة في بيان المحال إليه.

وقد يحيل الضمير إلى كلمة تدل على شيء مثل: بحثت عن الكتاب فلم أجده، إذ يعود الضمير في «أجده» إلى الكتاب، كما قد يحيل إلى كلمة تدل على حدثٍ مثل: التعليم ليس أمرًا سهلًا، فهو يحتاج إلى صبرٍ وجهدٍ، فالضمير «هو» يعود إلى كلمة التعليم التي تدل على حدثٍ، وأيضًا قد يحيل إلى تركيبٍ أو خطابٍ سابقٍ، ومما يحيل فيه إلى شخصٍ قوله تعالى:﴿ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ﴿١٢﴾ ﴾ النجم: 12، فالضمير «الهاء» المتصل بالفعل «تمارون» يحيل إلى شخص الرسول ﷺ، السابق ذكره في الخطاب، والمعنى: أتجادلونه بما لا ترومون به دَفْعه عمَّا عَلِمَه وشاهده من الآيات الكبرى، ومن قرأ الفعل بفتح التاء كان المعنى: أتكذِّبونَهُ فتجادلونه على ما يراهُ مُعاينةً[70].

وقوله تعالى:﴿ ۞وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَآ إِبۡرَٰهِيمَ رُشۡدَهُۥ مِن قَبۡلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ ﴾ الأنبياء: 51، حيث أشير بالضمير الهاء في «رشده» إلى إبراهيم عليه السلام المتقدم الذكر، فالإخبار عن إيتاء الرشد إبراهيم بإسناد الإيتاء إلى ضمير العظمة «نا» تفخيمٌ وتعظيمٌ لأمره، وإضافة الرشد إلى ضمير إبراهيم من إضافة المصدر إلى مفعوله، أي الرشد الذي أرشده، وفائدته التنبيه على تفخيم ذلك الرشد الذي أوتيه؛ لأنّ رشد إبراهيم قد كان مضرب الأمثال بين العرب وغيرهم، ولما كانت الإضافة على معنى اللام كانت مفيدة للاختصاص، فكأنه انفرد به، وفيه إيماء إلى أن إبراهيم كان قد انفرد بالهدى بين قومه، كيف لا وقد أوتي عليه السلام الرشد من جانب الله عز وجل[71].

ومما يحيل فيه الضمير إلى تركيبٍ أو خطابٍ سابقٍ، سواء أكان هذا المتقدم كلامًا كثيرًا أم نصًا كاملًا قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلۡخَٰشِعِينَ وَٱلۡخَٰشِعَٰتِ وَٱلۡمُتَصَدِّقِينَ وَٱلۡمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّآئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمٗا ﴿٣٥﴾ ﴾ الأحزاب: 35، فقد أغنى ذكر الضمير المنفصل «لهم» المحيل إلى جميع الألفاظ السابقة «المحال إليها»، عن إعادة تكرارها بألفاظها، فقام الضمير «لهم» بالربط النصي بين أجزاء الكلام، وقد يتبادر إلى الذهن أن هذه الآية من قبيل الجملة لا النص، والحق أنها جملة ونص في الوقت نفسه؛ لأن المعنى قد اكتمل بها واستقل، ومع ذلك فقد اشتملت على جملٍ أو ما يقوم مقام الجمل، وهو اسم الفاعل المتعدي إلى المفعول في قوله: **(والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرًا والذاكرات)**، فلا يتصور أن يكون لاسم الفاعل هنا مفعول بلا فاعل[72]، وقد نص النحاة على أن اسم الفاعل يتحمل ضميرًا مستترًا فيكون فاعلًا له، فإذا كان كذلك فنحن بإزاء عدة جمل لا جملة واحدة في هذا السياق، ومن هنا ندرك وجاهة رأي من ذهب من النحويين إلى أن «أل» الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول هي اسم موصول[73].

الآداب للدراسات اللغوية والأدبية | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
ISSN: 2707-5508 (EISSN): 2708-5783
8 العـــدد الثــامــن
ديســمبر 2020

وقد يكون المحال إليه مفهومًا من مادة الفعل السابق نحو قوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ المائدة: 8، أي: اعدلوا، فالعدل أقرب للتقوى، فالضمير في قوله: «هو أقرب» عائد على العدل المستوحى والمفهوم من «تعدلوا»؛ لأن عود الضمير يُكتفى فيه بكل ما يُفهم؛ ولأنه قد يعود على ما لا ذكر له[74]، فالضمير إذن إحالة قبلية ربطت بين الجملة الوارد فيها والجملة السابقة له من خلال عوده على المحال إليه وهو العدل.

ومنه ما يعرف بضمير الشأن أو القصة، نحو قوله تعالى:﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ٤٦﴾ الحج: 46، فالضمير «ها» المتصل يحيل على المحتوى الدلالي المفهوم من الكلام بعده، وهو أن العمى الحقيقي إنما هو عمى القلوب، وليس عمى الأبصار، فالضمير في قوله: «**فإنها**» ضمير القصة أو الشأن، أي أن الشأن والقصة هو مضمون الجملة بعد الضمير المتصل «الهاء»، وهو «أن الأبصار لا تعمى ولكن تعمى القلوب»؛ لأن الأبصار والأسماع طرق للحصول على العلم بالمبصرات والمسموعات، والمدرِك لذلك هو الدماغ، فإذا لم يكن في الدماغ عقل كان المبصر كالأعمى، والسامع كالأصم، فآفة ذلك كله هو اختلال العقل[75].

وعلى ذلك فكلما زادت الإحالات في الجملة زاد اعتمادها على غيرها في فهمها وتأويلها، وقلَّ واضمحلَّ استقلالها بنفسها، نتيجة ارتباطها الدلالي بالمحال إليه؛ فتزيد قوتها في ربط أجزاء النص وتماسكه، وكل ذلك يدل على توافر الروابط والعلائق النصية في النص، الظاهرة منها والعدمية.

وقد لا يتطابق الضمير في الدلالة مع المحال إليه نحو قوله تعالى:﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن طِينٖ ١٢ ثُمَّ جَعَلۡنَٰهُ نُطۡفَةٗ فِي قَرَارٖ مَّكِينٖ ١٣﴾ المؤمنون: 12-13، فالضمير في «جعلناه» يعود على الإنسان باعتبار أنه من السلالة، فالمعنى جعلنا السلالة في قرار مكين، أي وضعناها فيه حفظًا لها، ولذلك غُيِّر التعبير في هذا السياق من فعل الخلق إلى فعل الجعل المتعدّي بـ«في» المتضمن معنى الوضع[76].

الآداب مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

وقد لا يتطابق الضمير مع المرجع في العدد، ومن ذلك إذا كان المرجع صالحًا للمفرد والجمع جاز عود الضمير عليه بأحدهما نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴿١١﴾﴾ الطلاق: 11، فالهاء في «يدخله» ضمير للمفرد الغائب يُحيل إلى اسم الموصول «من» وصلته، أي أن «المؤمن والعامل عملًا صالحًا جزاؤه الجنة»، و «صالحًا» نعت لذلك الموصوف المحذوف الذي دل عليه سياق الشرط «يعمل عملًا صالحًا»، إذن فالمحال إليه محذوف، وهو نكرة في سياق الشرط تفيد العموم كإفادته إياه في سياق النفي[77].

وقد يصدق ذلك على «مَنْ» التي هي في الأصل موصولية، ولكنها تُنقل إلى الشرط أو الاستفهام فتبقى على لفظها وعلى صلاحها أن تدل على عموم المعاني الوظيفية، فمن أعاد الضمير عليها مفردًا مذكرًا فقد راعى اللفظ، ومن أعاده عليها مثنى أو جمعًا فقد راعى المعنى، ويطلق عليه مصطلح « المراوحة» بين لفظها ومعناها، وهو عدول عن استصحاب مطابقة اللفظ[78]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ﴾ النساء: 13، فقد انتقل من ضمير المفرد في «يدخله» إلى ضمير الجمع في «خالدين فيها»؛ وذلك لأن «يدخله، وخالدين» حُمِلا على لفظ «مَنْ» ومعناه[79]، وعند الرازي قوله: "«يدخله جنات» إنما يليق بالواحد، ثم قوله بعد ذلك «خالدين فيها» إنما يليق بالجمع، فكيف التوفيق بينهما؟ الجواب: أن لفظة «مَنْ» في قوله: «ومن يطع الله» مفرد في اللفظ، جمع في المعنى فلهذا صح الوجهان"[80]، ونلحظ هنا أنه قد أعاد ضمير «خالدين» جمعًا على «مَنْ» مراعاة للمعنى.

فهذا الأسلوب يؤثر في المتلقي فيحثه على المتابعة والتفكير والربط بالعودة إلى التعابير السابقة ومحاولة الكشف عن أسرار التغير والتحول والانتقال من أسلوب إلى آخر، وهو ما يسهم في تماسك النص وترابطه وانسجامه.

والأصل في كل ذلك اتحاد مرجع الضمائر إذا تعدّدت، نحو قوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠﴾ النجم:5-10، فضمائر الرفع في سياق هذه الآيات تعود إلى مرجع واحد، ومتفقة معه لفظًا ومعنى وهو شديد القوى، واتفق المفسرون أنه جبريل عليه السلام[81]، وقد سبقت الإشارة إلى رأي الزمخشري في مثل هذا السياق، إذ علل أن تكون الضمائر كلها عائدة إلى مرجع أو محال إليه واحد حتى لا يتشتت النظم[82]، وهو تعليل صائب حافظ به على تماسك وانسجام النص من تشتيته وتفتيته بين مراجع متعددة حتى تكون بؤرة النص ومحوره واحدة.

أما وظيفة الضمائر: فقد تعددت في عملية الإحالة، لتقوم بما يأتي:

- تسهم بشكل فعال في اتساق الخطاب، لتحقيق التماسك النصي، إذ "تُكوّنُ مع غيرها من الوسائل نسيجًا نصيًا عاليًا، لذا إذا ظهرت الضمائر، فإنها لا تشير إلى أناس أو أشياء فقط، بل ترجع وتشير إلى فقرات مذكورة فيما سبق"[83]، بمعنى أن الضمائر، ولا سيما ضمائر الغيبة، تقوم بوظيفتين: استحضار عنصر متقدم في خطاب سابق، أو استحضار مجموع خطاب سابق، في خطاب لاحق[84]، وفيما سبق من أمثلة نجد أن الضمير قد تكون إحالته نصية وبطريقة أفقية، سواء إلى الأمام أو إلى الوراء، وقد تكون إحالته خارجية يفسرها السياق.
- تعمل على تجنب التكرار في الإحالة النصية داخل النص، إذ "يعد الربط بالضمير بديلًا عن إعادة الذكر، وأيسر في الاستعمال، وأدعى إلى الخفة والاختصار، بل إن الضمير إذا اتصل فلربما أضاف إلى الخفة والاختصار عنصرًا ثالثًا هو الاقتصار"[85].
- يسهم الضمير في إبراز ما يسمِّيه النصيون أساس النص «بؤرة النص»، أو جملة النواة التي تمثل المحور الذي يرتبط به ما في النص كله من عناصر، عن طريق شبكة من وسائل

التماسك النصي في الشكل والدلالة، ومن بينها المرجعية التي تتحقق عن طريق الضمائر، فمن المعلوم أن النص يتكون من جملٍ أساسيةٍ وجملٍ أخرى ثانوية[86]، فكل متتالية نصية تعتمد على مجموعة من العبارات تسمى «نواة النص»، وترتبط هذه النواة بمجموعة من الجمل عن طريق وسائل مختلفة، منها الضمائر، و"يترتب على هذا أن القارئ مهما غاص في نصٍ ما، فإن أي إحالة لاحقة على العنصر الأساس فيه، لا بد أن تحيل بالعودة إلى الوراء عن طريق سلسلة الإحالات حتى نصل إلى العبارة الأولى التي تملك بمفردها القوة التي تسمح للقارئ بالإفلات من قبضة النص، وربط ما يقرأ بالعالم الحقيقي، وإنَّ هذه الظاهرة تسهم بشكل كبير في الترابط الداخلي للنص، بما أنها تخلق نوعًا من الشبكة من خطوط الإحالة، بحيث يرتبط كل استعمال بكل الاستعمالات السابقة التي تصل إلى الإحالة الأولى الأصلية"[87]، فالضمائر من الوسائل التي تربط عناصر النص بجملته النواة، ونواة النص قد تكون فكرة يدور حولها النص، وقد تكون كلمة واحدة أو جملة واحدة[88].

2. **أسماء الإشارة Demonstrative**

وهي من العناصر اللغوية التي تحيل مباشرة على المرجع، حيث تحدد مواقعه في الزمان والمكان داخل المقام الإشاري، حيث ينجز الملفوظ، والذي يرتبط به معناها[89].

وتنتمي إلى الألفاظ الكنائية، مثل الضمائر، والمقصود بـ«الكنائيات»: "الضمائر، وأسماء الإشارة، والموصولات ونحوها"[90]، فكان لزامًا أن تملك أسماء الإشارة خصائص الألفاظ الكنائية كالإبهام والقصر، واتساع مدى تطبيقها، وأنها خِلوٌ من أي معنىً ذاتي، وغيرها من الصفات.

وتُعد الوسيلة الثانية من وسائل الاتساق النصي الداخلة في نوع الإحالة، فمنها ما يدل على الظرفية الزمانية: «الآن، وغدا»، ومنها ما يدل على الظرفية المكانية: «هنا، وهناك»، ومنها ما

الآداب للدراسات اللغوية والأدبية | مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
ISSN: 2707-5508 (EISSN): 2708-5783

يـدل علـى البعـد: «ذاك، وذلـك، وتلـك»، أو علـى القريـب: «هـذا، وهـذه»، وتقـوم بـالربط القبلي والبعدي، ومن ثَمَّ تسهم في اتساق النص(91).

ويُجمع جمهور النحاة على أن للمشار إليه -سواء كان للذات أم للمكان- ثلاث رتب -بالنظر إلى نقطة التخاطب- هي: قربى: «ذا، وهنا»، ووسطى: «ذاك، وهناك»، وبُعدى: «ذلك، هنالك»[92]، وبغض النظر عن تصنيفاتها والإيغال في ذلك، فإن ما ينبغي التركيز عليه في هذا المقام هو الوظيفة الاتساقية لهذه العناصر، وبيان إسهامها في تحقيق التماسك النصي، وفيما يأتي توضيح لذلك:

أ. **الوظيفة الإحالية لأسماء الإشارة**

ترتبط أسماء الإشارة بالإبهام، والإبهام لا بد له من إيضاح، "فاسم الإشارة لا يعين مدلوله تعيينًا مقرونًا بإشارة حسية"[93]، وهي لا تؤدي المعنى منفردة، وإنما تحتاج إلى مُفسرٍ أو مُوضح هو المشار إليه، فهي مثل الضمائر لا تُفسّر إحالتها إلا إذا ارتبطت بما تُشير إليه، و"إذا كانت الضمائر تحدد مشاركة الشخوص في التواصل أو غيابها عنه، فإن أسماء الإشارة «المكانية والزمانية، والظروف الدالة على الاتجاه»، تحدد مواقعها في الزمان والمكان داخل المقام الإشاري، وهي تمامًا مثلها لا تُفهم إلا إذا ارتبطت بما تشير إليه"[94]، أي: أنها تحدد وجود المشار إليه بالنسبة لموقع المتكلم في المكان، أو الزمان، وهي غير ذات معنى، وتتخذ محتواها مما تشير إليه؛ لذلك فإنه "ينطبق على أسماء الإشارة ما قيل في الضمائر، من إمكانية أن تكون الإحالة إلى عنصرٍ واحد أو شخصٍ أو شيءٍ ما، أو أن تكون إلى أشياءٍ متعددة أو إلى خطاب"[95]، كما تحقق أسماء الإشارة التماسك النصي من خلال استدعاء عنصر متقدم؛ أو خطاب بأكمله[96].

وقد تشير أسماء الإشارة إلى داخل النص، وتكون إحالتها إما قبلية أو بعدية، وكذلك يمكن أن يحيل اسم الإشارة إلى خطابٍ سابقٍ، فلفظ الإشارة يحقق تماسكًا نصيًا من خلال استدعاء

عنصر سابق أو خطاب بأكمله، فيقوم بالربط القبلي والبعدي، ومنه قوله تعالى:﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ المائدة :32، فاسم الإشارة «ذلك» يحيل إلى ما ورد في الآيات السابقة من قصة ابني آدم، كما قد تكون إحالة اسم الإشارة بعدية مثل قوله تعالى:﴿ تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا ۝٦٣ ﴾ مريم: 63، إذ يحيل اسم الإشارة «تلك» على لفظ لاحق هو «الجنة».

و"إذا كانت أسماء الإشارة بشتى أصنافها محيلة إحالة قبلية، بمعنى أنها تربط جزءًا لاحقًا بجزء سابق، ومن ثم تسهم في اتساق النص، فإن اسم الإشارة المفرد يتميز بما يسميه المؤلفان «الإحالة الموسعة»، أي إمكانية الإحالة إلى جملة بأكملها، أو متتالية من الجمل"[97]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ ۝٥٥ ﴾ ص:55، فاسم الإشارة «هذا» مستعمل في الانتقال من غرض إلى غرض إحالةً للغرض الذي قبله، فلمَّا انتهى من ذكر المتقين أراد أن يذكر نوعًا آخر وهو الطاغون، فقال: «هذا» بحذف الخبر لدلالة الإشارة عليه، وتقديره: هذا شأن المتقين، فأكَّد أوصاف المتقين السابقة باسم الإشارة، وقال: «وإن للطاغين لشر مآب».

والواقع أن اسم الإشارة هنا قام بربط الكلام اللاحق بالسابق -رغم الانتقالات- وفي الوقت نفسه أَذِنَ بانتهاء الكلام السابق وبأنَّه آخِذٌ في كلامٍ آخر؛ لهذا تكرر اسم الإشارة بعد الكلام عن حسن المآب لكي يصرف الكلام إلى شر المآب[98]، وهذا الأسلوب في الانتقال هو المسمَّى في عرف علماء الأدب "الاقتضاب"، وهو طريقة العرب ومن يليهم من المخضرمين[99]، وعلى ذلك فقد استعمل لفظ الإشارة «هذا» للدلالة على مقاطعٍ طويلةٍ من الخطاب الذي نشَّط مساحةً كبيرةً من المعلومات؛ لذا "تتضح كفاءة الألفاظ الكنائية حين تُستعمل للدلالة على قِطَعٍ طويلةٍ من الخطاب الذي ينشِّط مساحاتٍ كبيرةً من المعلومات"[100].

العـــدد الثـــامـن 8 ديســمبر 2020
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية | مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
ISSN: 2707-5508 (EISSN): 2708-5783

ب. إسهام أسماء الإشارة في اتساق وتماسك النص القرآني

يتضح دور أسماء الإشارة في الروابط النصية، واتساق وتماسك النص وانسجامه في عدة مواضع، منها قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗۖ لَّكُم مِّنۡهُ شَرَابٞ وَمِنۡهُ شَجَرٞ فِيهِ تُسِيمُونَ ١٠ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرۡعَ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلۡأَعۡنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ١١﴾ النحل:10-11، فنجد في هذا السياق عناصر إشارية معجمية، وعنصرًا إشاريّا نصيًا واحدًا، وتتمثّل الأولى في العناصر التالية: «السّماء، شراب، شجر، الزّرع، الزّيتون، النّخيل، الأعناب، الثّمرات»، والتنويع فيها قصد الامتنان على كل قوم بما نالهم من نعم الثمرات[101]، وإنما لم تدخل «من» التبعيضية على الزرع وما عطف عليه؛ لأنها من الثمرات التي تنبت في كل مكان، وجملة "إن في ذلك لآية لقوم يتفكرون" تذييل[102]، بينما يتمثّل الثّاني في العنصر الإحالي وهو اسم الإشارة «ذلك» حيث ورد هذا الأخير اختزالًا للكلام واقتصادًا للجهد واجتنابًا للتّكرار، حين أحال إلى ملفوظ يحتوي على عناصر إشاريّة معجميّة ومجموعة أحداثٍ تلتقي كلها في نتيجة ينبني عليها الحدث أو المعنى الذي يحيل عليه العنصر الإحالي الجامع لكل ما تقدّم عليه.

ومنه قوله تعالى:﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوۡحَىٰٓ إِلَيۡكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلۡحِكۡمَةِۗ﴾ الإسراء: 39، فالقرطبي يرى أن الإشارة بـ«ذلك» يشير إلى تلك الآداب والأحكام والقصص التي تضمنتها الآيات السابقة لهذه الآية[103]، ومن البيّن أن هذه الآداب والأحكام تتجاوز حدود الجملة الواحدة إلى نصٍ، بل إلى نصوص متعددة، وقد عاد عليها اسم الإشارة كلها، فحقق بذلك اختصارًا واتساقًا وانسجامًا في آنٍ واحد ضمن هذا السياق القرآني[104].

وقد تشير أسماء الإشارة إلى خارج النص، وهو المسمّى لدى هاليداي ورقية حسن بالإحالة المقامية، أي: أن العنصر المحال إليه يكون حاضرًا في الخطاب بالقوة وليس بالفعل، ومنه قوله

تعالى:﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ﴾ البقرة:2، فالمشار إليه هنا حاضر في أذهان المخاطبين، وقد فسَّره ابن عاشور بقوله: "وعلى الأظهر تكون الإشارة إلى القرآن المعروف لديهم يومئذ، واسم الإشارة مبتدأ والكتاب بدل وخبره ما بعده، فتكون الإشارة إلى «الكتاب» النازل بالفعل وهي السور المتقدمة على سورة البقرة؛ لأن كل ما نزل من القرآن فهو المعبَّر عنه بأنه القرآن وينضم إليه ما يلحق به، فيكون «الكتاب» على هذا الوجه أطلق حقيقة على ما نزل بالفعل، ويجوز أن تكون الإشارة إلى جميع القرآن ما نزل منه وما سينزل؛ لأن نزوله مترقب فهو حاضرٌ في الأذهان، فشُبِّه بالحاضر في العيان، فالتعريف فيه للعهد التقديري والإشارة إليه للحضور التقديري، فيكون «الكتاب» حينئذ بدلًا، أو بيانًا من ذلك، والخبر هو لا ريب فيه"[105]، وقد اعتمد ابن عاشور في استخلاص ما يشير إليه «ذلك» -حسب تعبير محمد خطابي- على قرينتين: الأولى نحوية وهي اعتبار الكتاب بدلًا من اسم الإشارة، «والكتاب اسم من أسماء القرآن»، والثانية تداولية تجسدها إشارته إلى أن المشار إليه «معروف لديهم يومئذ»، إذ المشار إليه حاضرٌ في أذهان المخاطبين، أي معرفتهم للعالم، رغم غيابه في الخطاب تصريحًا[106].

ومن المواضع التي استخدم فيها اسم الإشارة للربط بين نص ونص قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلۡأُولَىٰ ۝١٨ صُحُفِ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ۝١٩ ﴾ الأعلى:18-19، فالمشار إليه باسم الإشارة «هذا» هو ما تقدم في قوله: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝١٤ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ۝١٥ بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ۝١٦ وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ ۝١٧ ﴾ الأعلى :14-17، يعني أنّ معنى هذا الكلام وارد في تلك الصحف[107]. وبذلك فقد ربط بين هذين النصين باسم الإشارة «هذا» الذي جعلهما نصًا واحدًا أكثر تماسكًا وانسجامًا.

3. **أدوات المقارنة Comparative**

هي ثالث وسيلة من وسائل الاتساق الإحالية، تقوم بالربط بين معنيين أو أكثر من خلال الموازنة بين الأشياء أو تفضيل أحدهما، فالحديث عن المقارنة يفرض وجود شيئين –على الأقل–

يشتركان في معنى ما مع زيادة أحدهما على الآخر، ويقصد بأدوات المقارنة "كل الألفاظ التي تؤدي إلى المطابقة أو المشابهة أو الاختلاف أو الإضافة إلى السابق كمًّا أو كيفًا أو مقارنة"[(108)] ، وهي كل عملية مقارنة تتضمن شيئين يشتركان في سمة مشتركة بينهما، ويمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من أدوات المقارنة كالآتي:[(109)]

- **المقارنة العامة**

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: أولها التشابه، وهو ما تأتي فيه ألفاظ المقارنة لتعبر عن التشابه: ومنها «شبيه»، و«مشابه»، وثانيها التطابق، وهو ما تأتي فيه ألفاظ المقارنة لتعبر عن تطابق بين شيئين في صفة ما، ومنها: «نفسه»، و«عينه»، و«مطابق»، و«مكافئ»، و«مساو»، و«مماثل»، و«قبيل»، و«مثيل»، و«نظير»، و«مرادف»، وثالثها التغاير، وهو ما تأتي فيه ألفاظ المقارنة لتعبر عن التخالف ومنها: «مخالف»، و«مختلف»، و«مغاير»[(110)].

- **المقارنة الخاصة**

وتنقسم إلى قسمين: أولهما الكمية وتتم بعناصر نحو: «أكثر»، وفي الإنجليزية more، وثانيهما الكيفية وتكون بأدوات نحو: «جميل»، أو «أجمل من»، وهناك أيضًا أدوات أخرى، وهي التي تعبر عن الآخرية: ومنها «الآخر»، و«أيضا»، و«البديل»، و«الباقي».

وتلك الأدوات تقوم بوظيفة اتساقية من خلال ربط أجزاء النص بعضها ببعض، إذ "لا تختلف عن الضمائر، وأسماء الإشارة في كونها نصية، وبناء عليه فهي تقوم مثل الأدوات المتقدمة -لا محالة- بوظيفة اتساقية"[(111)].

وتتميز ألفاظ المقارنة بأنها تعبيرات إحالية لا تستقل بنفسها، وهو ما يؤهلها لأن تكون وسيلة من وسائل التماسك؛ لذا أينما وردت هذه الألفاظ اقتضى ذلك من المخاطب أن ينظر إلى غيرها بحثًا عمّا يحيل عليه المتكلم، وكما هو الأمر مع الضمائر وأسماء الإشارة، يحتمل أن يكون

(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
8 العدد الثامن
ديسمبر 2020

المرجع خارجيًا، ويحتمل أن يكون داخليًا، فإذا كان داخليًا، فإما أن يكون المرجع متقدمًا، أو متأخرًا[112]، ويمكن توضيح دور هذه الأداة في تماسك النص القرآني، في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ ١٧﴾ الأعلى:17، فقد ربطت لفظة «أبقى» الجملة الثانية بالأولى؛ لأنه لا يكون الشيء أطول بقاء إلا بالموازنة بين شيء وآخر، ولا يعرف ذلك الشيء الآخر إلا بالرجوع إلى ما سبق في سياق الآية؛ فيتضح أن الصفة الموازن فيها هي طول الحياة، بين الدنيا والآخرة، وأن الحياة في الآخرة أبدية وأطول بقاء من الحياة الدنيا[113]، وبذلك تتحقق فكرة اعتماد أجزاء النص بعضها على بعض، وعدم استغناء أحدها عن الآخر، فيتحقق بذلك التماسك والانسجام النصي.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَدۡ بَدَتِ ٱلۡبَغۡضَآءُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَمَا تُخۡفِي صُدُورُهُمۡ أَكۡبَرُۚ﴾ آل عمران:118، إذ ربطت لفظة «أكبر» الجملة الثانية بالأولى؛ ولمعرفة الشيء الموازن فيه ينبغي العودة إلى ما سبق في سياق الآية فيتضح أنها البغضاء، وأن ما تخفيه صدورهم منها أكبر مما يتلفظون به، أي أن الذي يظهر على لسان المنافق من علامات البغضاء أقل مما في قلبه من النفرة، والذي يظهر من علامات الحقد على لسانه أقل مما في قلبه من الحقد[114]، وبذلك يتحقق الترابط والتماسك النصي بين أجزاء وجمل النص؛ ما يجعله أكثر انسجامًا.

ويمكن لأدوات المقارنة أن تحيل إلى خارج النص مثل أدوات الإحالة السابقة، كما يمكنها الإحالة إلى داخله، وفي هذه الحالة إما أن تكون الإحالة إلى متقدمٍ أو إلى متأخر، ومن إحالتها الخارجية قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُ مِن شَكۡلِهِۦٓ أَزۡوَٰجٌ ٥٨﴾ ص:58، يقصد وعَذَابٌ آخَرُ مِنْ شَكلِه، أي مثل ذلك الأول، وقيل: وأُخرُ، فالمعنى على ذلك: وأنواع أُخَر من شكله؛ لأن قوله: «أزواج» معناه: أنواع[115]، أي: مَذُوقات أُخر من شكل هذا المذوق، ومثله في الشدة والفظاعة[116]، ووصف «آخر» يدل على التغاير، وقوله: "من شكله" يدل على أنه مغاير له في الذات وموافق له في النوع، فحصل من ذلك أنه عذاب آخر، أي مَذُوقٌ آخر، والشكل بفتح الشين: المثل، والمماثل

في النوع، أي: وعذابٌ آخرُ غيرُ ذلك الذي ذاقوه من الحميم والغساق، فهو مثلُ ذلك المشار إليه أو مثلُ ذلك الذوق في التعذيب والألم(117).

إذن فلفظ «آخر» لا يفهم إلا بالرجوع إلى ما سبق في سياق الآيات، فعند العودة إلى تلك الآيات يتبين أن لفظ «آخر» يحيل إلى عذاب آخر من نفس العذاب الأول، وهذا موجود خارج النص، فتكون الإحالة خارجية، وعلى ذلك فقد ربطت لفظة المقارنة «آخر» الجملة الثانية بالأولى وذلك بإحالتها إلى السياق السابق، وتوكيد ذلك بلفظ «شكله» الذي يؤكد أن العذاب الآخر هو من نفس العذاب السابق لكنه بأنواع أخرى.

وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ البقرة:219، أي يسألونك عمَّا في تعاطيهما، بدليل قوله: «**قُلْ فِيهِما إِثْمٌ كَبِيرٌ**»، أي وعقاب الإثم في تعاطيهما أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِما، وهو التلذذ بشرب الخمر والقمار، وفي قوله: «وإثمهما أكبر من نفعهما» تصريح برجحان الإثم والعقاب، وهو ما يوجب التحريم(118)؛ لأن المبالغة في تعظيم الذنب إنما تكون بالكبر لا بكونه كثيرًا، ويؤكد ذلك اتفاق القُرَّاء على قراءة: «وإثمهما أكبرُ» بالباء المنقوطة من تحت، وذلك يرجح ما قلناه(119).

لذا فقد وصف الخمر والميسر بأن فيهما إثمًا كبيرًا، إلا أن فيهما منافع للناس، ثم أعقب ذلك الحكم بحكم آخر، فوصف فيه الإثم بأنه أكبر من النفع، إذن فلفظة «أكبر» في الجملة الثانية لا تفهم إلا بالرجوع إلى الجملة السابقة لكي تتضح دلالتها، فنجد أنها أحالت إلى وصف الخمر والميسر الأول «إثم كبير»، وأثبتت هنا في الثانية تعظيم إثمهما على نفعهما، فربط فعل المقارنة بين الجملتين، هو ما جعل النص أكثر اتساقًا وانسجامًا، إضافة إلى ربطهما بحرف العطف الواو، وهو رابط بياني مباشر.

4. **الموصولات Relative**

تنتمي الأسماء الموصولة إلى الألفاظ الكنائية التي تتميز بالإبهام والغموض، وتحتاج إلى ما يزيل إبهامها ويفسِّر غموضها، والاسم الموصول عند النحاة هو "الاسم المبهم، الذي يحتاج في توضيحه، وتعيين المراد منه إلى شيء يتصل به، يُسمَّى الصلة مشتملة على ضمير أو شبهه يربطها به، ويُسمَّى العائد"[120]، وقد تناولتها بعض الدراسات بوصفها أداة من أدوات الإحالة، وتقوم الأسماء الموصولة بوظيفة التعويض، و"تشارك بقية أدوات الاتساق في عملية التعويض، فهي ألفاظ كنائية لا تحمل دلالة خاصة، وكأنها جاءت تعويضًا عما تحيل إليه، وهي أيضًا تقوم بالربط الاتساقي من خلال ذاتها واتصالها بما يأتي بعدها من صلة الموصول التي تصنع ربطًا مفهوميًا بين ما قبل "الذي" وما بعده، حيث يشير النحويون إلى أن تلك الصلة ينبغي أن تكون معلومة للمتلقي/السامع قبل ذكر اسم الموصول"[121]، فهي تتميز بثنائية الوظيفة، إذ تعوض المحال إليه من جهة، وتقوم بالربط التركيبي بين ما قبلها وما بعدها من جهة ثانية[122].

والاسم الموصول في العربية قسمان هما[123]:

1. **الاسم الموصول النص**

وهو "ما كان نصًا في الدلالة على بعض الأنواع، ومقصورًا عليها لا يتعداها"[124]، فللمفرد المذكر «الذي»، وللمفرد المؤنث «التي»، وللمثنى بنوعيه ألفاظ خاصة «اللذان، واللتان»، وللجمع بنوعيه «الذين، واللآتي»، وأشهر ألفاظ هذا القسم هي: «الذي، والتي، واللذان، واللتان، والذين»، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ البقرة:165، وقوله: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ الأنفال:59، فنلحظ في هذا القسم أن الأسماء الموصولة قائمة على مبدأ التطابق بينها وبين ما تحيل إليه في الجنس والعدد.

الآداب للدراسات اللغوية والأدبية | مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
ISSN: 2707-5508 (EISSN): 2708-5783

ويعدّ الاسم الموصول وسيلة من وسائل التماسك النصي؛ لأنه يستلزم وجود جملة بعده، وعادة ما تكون هذه الجملة فعلية، وقد يعطف على هذه الجملة عدة جمل فيطول الكلام، ويكون نصًا كاملًا، ويظل مرتبطًا كله بالاسم الموصول الأول، ومن جهة أخرى يعد الموصول أداة من أدوات الإحالة الاتساقية فيرتبط بمذكور سابق، وقد يتكرر بصورة واحدة، ويظل مرتبطًا بذلك المذكور السابق محدثًا نسقًا واحدًا للنص كله ببؤرة النص الأولى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ۝٢ وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنِ ٱللَّغۡوِ مُعۡرِضُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝٤ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ فَإِنَّهُمۡ غَيۡرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ٱبۡتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡعَادُونَ ۝٧ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ ۝٨ وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ ۝٩ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡوَٰرِثُونَ ۝١٠ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡفِرۡدَوۡسَ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝١١﴾ المؤمنون:1-11، فقد جيء لهم باسم الإشارة بعد أن أجريت عليهم الصفات المتقدمة ليفيد اسم الإشارة أن جدارتهم بما سيذكر بعد اسم الإشارة حصلت من اتصافهم بتلك الصفات[125]، وقد تكرر في سياق النص الاسم الموصول «الذين» سبع مرات، وكلٌ منها يعود إلى الاسم الأول «المؤمنون» الذي يمثل نواة النص، ويُقصد بنواة النص هنا الكلمة أو الجملة التي تمثل «بؤرة النص الأساسية»، التي يرتبط بها كل ما في النص من عناصر، ومن بينها المرجعية التي تتحقق عن طريق الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة[126].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلۡمُصَلِّينَ ۝٢٢ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَاتِهِمۡ دَآئِمُونَ ۝٢٣ وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ ۝٢٤ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ ۝٢٥ وَٱلَّذِينَ يُصَدِّقُونَ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٢٦ وَٱلَّذِينَ هُم مِّنۡ عَذَابِ رَبِّهِم مُّشۡفِقُونَ ۝٢٧ إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمۡ غَيۡرُ مَأۡمُونٖ ۝٢٨ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ ۝٢٩ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ فَإِنَّهُمۡ غَيۡرُ مَلُومِينَ ۝٣٠ فَمَنِ ٱبۡتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡعَادُونَ ۝٣١ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ ۝٣٢ وَٱلَّذِينَ هُم بِشَهَٰدَٰتِهِمۡ قَآئِمُونَ ۝٣٣ وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَاتِهِمۡ يُحَافِظُونَ ۝٣٤ أُوْلَٰٓئِكَ فِي جَنَّٰتٖ مُّكۡرَمُونَ ۝٣٥﴾ المعارج:22-35، جاء عن أبي السعود: "وتكريرُ الموصولاتِ لتنزيلِ اختلافِ الصفاتِ منزلةَ اختلافِ الذواتِ كما في قول الشاعر[127]:

إِلَـى الملـكِ القَـرْمِ وابـنِ الهُمـامِ   وَلَيـثِ الكَتَائِـبِ فِـي المُـزْدَحَمْ

إيذانًا بأنَّ كلَّ واحدٍ من الأوصافِ المذكورةِ نعتٌ جليلٌ على حِياله له شأنٌ خطيرٌ مستتبعٌ لأحكامٍ جَمةٍ حقيقٌ بأنْ يُفردَ له موصوفٌ مستقلٌّ، ولا يُجعلُ شيءٌ منها تتمةً للآخرِ"[128]، فتكرر فيها الاسم الموصول «الذين» ثماني مرات، على هذا النحو، وكلها ترجع إلى الاسم الأول «المصلين» الذي هو محور النص، وقد حقق هذا للنص تماسكًا قويًا؛ بسبب إحالتها كلها إلى مذكور واحد هو عباد الرحمن «المصلين».

وهناك الاسم الموصول المفرد «الذي» فإنه كثيرًا ما يتكرر وصفًا لله عز وجل في مقام إثبات ألوهيته ووحدانيته ونعمه –سبحانه- على خلقه، وغالبًا ما يقترن بالضمير «هو» مكونًا معه رابطة نصية قوية تفيد التخصيص والتأكيد نحو قوله تعالى:﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهۡتَدُواْ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۗ قَدۡ فَصَّلۡنَا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ﴿٩٧﴾ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ فَمُسۡتَقَرّٞ وَمُسۡتَوۡدَعٞۗ قَدۡ فَصَّلۡنَا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَفۡقَهُونَ ﴿٩٨﴾ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىۡءٖ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرٗا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا﴾ الأنعام:97-99، وكلما قرأنا وتتبعنا سياق هذه السورة وجدنا هذا التعبير «وهو الذي» في سياقات متعددة؛ وكأنه مفتاح لنص جديد[129]، ويربطه بما قبله ويجعله نصًا واحدا -في سياق واحد- متسقًا ومنسجمًا.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡتَغِى حَكَمٗا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗا﴾ الأنعام:114، وقوله: ﴿۞وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٖ مَّعۡرُوشَٰتٖ وَغَيۡرَ مَعۡرُوشَٰتٖ وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٖ﴾ الأنعام:141، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ البقرة:21، ففي هذه الآية دعوة للناس إلى عبادة الله وحده في قوله: «اعبدوا ربكم»، ولو أريد غير

الله لقيل اعبدوا أربابكم، فلا جرم كان قوله: «اعبدوا ربكم» صريحًا في أنه دعوة إلى توحيد الله، ولذلك فقوله: «الذي خلقكم»، زيادة على كون الاسم الموصول «الذي» يعود إلى الذات الإلهيّة المُحال إليه «ربّكم»، فهو أيضًا زيادة بيان وتخصيص لما اقتضته الإضافة من تضمّن معنى الاختصاص بأحقيّته للعبادة[130].

وقد عدَّ د. تمام حسان الأسماء الموصولة من عناصر الإحالة مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ الأعراف: 157، فالاسم الموصول «الذي» قد قوَّى المعنى وذلك بإحالته إلى ما قبله، وهو «الرسول النبي الأمي»؛ لأن المراد وصف الرسول بأنه مكتوب في التوراة، كما أُحيل إليه بالضمير العائد في «يجدونه» وهو الضمير المتصل «الهاء»؛ وبذلك يكون للموصول إحالتان: قبلية وبعدية[131].

2. **الاسم الموصول المشترك**

"هو الذي لا يقتصر على بعض الأنواع، بل يصلح لها جميعًا"[132]، أي: ليس مقصورًا على بعضها دون بعض، وإنما يعود عليها جميعًا، وأشهر الألفاظ الخاصة بهذا القسم: «مَنْ، وما».

والاسم الموصول «مَنْ» يستعمل للعقلاء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِى﴾ مريم:24، على قراءة «مَنْ» اسما موصولا، بفتح الميم، وبذلك فقد أحال إلى عيسى عليه السلام، بمعنى أن مناداة عيسى لأمه إعلامٌ لها بأنَّ اللَّه تعالى سيجعل لها في النخلة آية[133].

أما الاسم الموصول «ما» فيستعمل لغير العقلاء، ومنه قوله تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ آل عمران:181، فالاسم الموصول «ما» يحيل إلى كلامهم الذي تكلموا به، وهو «إن الله فقير ونحن أغنياء»، وهو لغير العاقل، فتوعدهم الله، بأنه لن يفوته أبدًا إثباته وتدوينه[134].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾﴾ يونس:58، فالاسم الموصول هنا «ما» يعود على كل ما يجمعونه في الحياة الدنيا من معلوم

ومُبهم، ففضلُ الله ورحمته خير مما سواهما مما يجمعون، فهو قصر قلب تعريضي بالرد على المشركين الذين ابتهجوا بعرض المال[135]. وكذلك جاء في قوله تعالى:﴿ فَٱحۡتَمَلَ ٱلسَّيۡلُ زَبَدٗا رَّابِيٗاۖ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيۡهِ فِي ٱلنَّارِ﴾ الرعد:17، فالاسم الموصول «ما» أيضًا يعود على ما يوقدونه، وهو غير معلوم، وقيل: هو الذهب والفضة؛ لأن الحلية تُطلب منهما[136]، وقوله: ﴿ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ﴾ السجدة:17، فالاسم الموصول «ما» هنا عام يحيل على المعلوم وغيره؛ فلا تبلغ نفس من أهل الدنيا معرفة ما أعد الله لهم، فمنه ما يكون معلومًا، ومنه غير ذلك[137]. وقوله: ﴿ مَا كَذَبَ ٱلۡفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ١١ ﴾ النجم:11، فالموصول «ما» هنا يحيل على معلوم وغيره؛ لأن معناه ما كذب فؤاد محمد ﷺ في كل ما رأى[138].

ولكن قد يستعمل الاسم الموصول «ما» للعقلاء في بعض المواضع، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾ آل عمران:36، فالاسم الموصول «ما» يحيل إلى عاقل معلوم، وهي «مريم» عليها السلام، تعظيمًا لموضوعها وتجهيلًا لأمها بقدر ما وهب لها الله منه، ومعناه: أن اللّه أعلم بالشيء الذي وضعتْ وما علق به من عظائم الأمور، وذلك بأن جعلها وولدها آية للعالمين، وهي جاهلة بذلك لا تعلم منه شيئًا[139]، فنجد أن الاسم الموصول «ما» يستعمل للعاقل، وللأمور المبهمة في موضع التعظيم وجهل قدر الحدث في ذلك المقام.

وقد يحيل الاسم الموصول إحالة اسم الإشارة إلى المرجع، ويربطه بما بعده عند إرادة وصف المرجع بالمدح أو بالذم، ودليل صحة الربط بالموصول أن يصح لضمير الغيبة أن يعاقبه في موقعه، وهذه المعاقبة هي التي دعت البلاغيين إلى تسمية هذه الظاهرة بـ«الإظهار بعد الإضمار»، وكلا الضميرين في النهاية عوض عن **إعادة الذكر**، الذي هو الأصل في الربط[140]، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُۘ سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتۡلَهُمُ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖ ﴾ آل عمران:181، فالاسم الموصول «ما» يحيل إلى الكلام الملفوظ منهم، وهو قولهم: «إن الله فقير ونحن أغنياء»، فتوعدهم الله، بأنه لن يفوته أبدًا إثبات ذلك

وتدوينه، كما لن يفوته قتلهم الأنبياء، فأحال بالموصول إلى كلامهم السابق، ثم جعله قرينة فعلهم اللاحق، وهو قتلهم الأنبياء، وقد جعل فعل القتل مساويًا لكلامهم؛ إيذانًا بأنهما في العِظَمِ والذَّمِ سواء، وفي ذلك ذم لهم(141).

ونخلص من هذا العرض إلى أن الإحالة، بوصفها أهم العلاقات التي تربط العناصر اللغوية بعضها ببعض، وتعمل على تماسكها - وخاصة في النص القرآني الذي يعدّ النموذج الأعلى للاتساق النصي التركيبي والانسجام الدلالي-، فقد حاولت في هذه الدراسة بيان دور الإحالة وإسهاماتها في خلق سمة النصية، وأوضحت بالشرح والتمثيل كيف تسهم أدوات الإحالة المختلفة كالضمائر، وأسماء الإشارة، وأدوات المقارنة، والأسماء الموصولة، في تعليق الكلام بعضه ببعض، والربط بين عناصره سواء أكانت تلك الإحالة على متقدم أم على متأخر، في نصوص قرآنية متعددة، صار النص القرآني كله فيها نصًا واحدًا، أو في حكم كلام واحد يفسّر بعضه بعضًا، فما أُجْمل في موضع فقد فُصّل في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بُسِط في مكان آخر(142).

خاتمة:

من خلال ما سبق في هذه الدراسة يمكن أن نخلص إلى أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، يمكن عرضها على النحو الآتي:

- أن الضمائر تبدو أكثر أدوات الإحالة تحقيقًا للتماسك النصي من بين الألفاظ الكنائية، وتشمل كل أنواع الإحالة فيها، فلم يقتصر دور الضمائر على الربط بين الجمل والآيات، أو تحقيق الترابط النصي على مستوى السورة فحسب، بل كان لها دور بارز في تفسير وإزالة اللبس والإبهام في كثير من السياقات، وذلك من خلال التعرف على مرجع الضمير، ومدى الانسجام المعنوي بينهما؛ لذا فالإحالة بالضمائر تعد الوسيلة الأكثر قدرة على صنع التماسك والترابط الدلالي للنص القرآني وتحقيق وحدته النصية؛ وذلك لأنها تقرن بين الربط الرصفي والربط المفهومي، أي بين ما هو لفظي وما هو معنوي.

- برز دور ضمائر «الذات والشأن» بشكل خاص في إحكام بنية النص وتماسكها؛ فقد كانت الإحالة من خلالهما إلى عناصر إشارية متقدمة ولاحقة عاملًا قويًا يسهم مع غيره من العوامل الأخرى في ربط أجزاء النص، وقد اشتركت العناصر الإحالية «المعجمية والنصية» في إيجاد صلة بين العناصر الإشارية اللغوية الموجودة داخل النص القرآني، والعناصر الإشارية غير اللغوية الموجودة خارج النص، كما أن لضمير الشأن دورًا في توضيح المعنى، وتعظيم وتفخيم الاسم «العنصر الإشاري المعجمي» الذي يحيل إليه، وهو ما أضفى نوعًا من الرهبة والتقديس على الجو العام للسياق، فأدَّى إلى إثارة انتباه المتلقي ودافعيته، وتشويقه لمتابعة فهم النص.

- أسهمت أسماء الإشارة في تحديد المكان الذي يوجد فيه المرجع، ومدى قربه أو بعده من المتكلم أو المخاطب، كما بيَّنت لنا جنسه وعدده، ويتميز منها اسم الإشارة المفرد بقدرته على الإحالة الموسعة، حيث ينشِّط مساحاتٍ كبيرةً من المعلومات باختزالها في ذاته وحذفها لدلالته عليها في التركيب السياقي، وتقوم أسماء الإشارة بدور كبير في تحقيق صلة معنوية بين أجزاء النص، حيث يكون عنصرًا محيلًا إلى الاسم السابق أو اللاحق، فيكون بذلك عاملًا قويًا في التأكيد والتخصيص والاختزال، وإزالة أي نوع من الإبهام، كما يحقق بذاته فعلًا إحاليًا قائمًا بذاته، فيأخذ بذلك وضع الضمير الإشاري.

- أسهمت أدوات المقارنة -بوصفها تعبيرات إحالية لا تستقل بنفسها- في بيان العنصر المحال إليه، وهو ما جعلها وسيلة من وسائل التماسك؛ فأينما وردت هذه الأدوات اقتضى ذلك من المخاطب أن ينظر إلى غيرها بحثًا عمَّا يحيل عليه المتكلم، وقد يكون فيها المحال عليه خارجيًا، ويحتمل أن يكون داخليًا، فإذا كان داخليًا، فيكون المرجع متقدمًا أو متأخرًا، وبذلك تترابط أجزاء النص، وتتعلق جمله بعضها ببعض.

- أدَّت الأسماء الموصولة وظيفتها الإحالية، من خلال عملية التعويض، والربط التركيبي، في إنجاز ذلك مع صيغ أخرى في النص القرآني بوصفها وسيلة مؤثرة في تحقيق الترابط على

المستويين التركيبي والدلالي، بالإضافة إلى قيمتها الواضحة في لفت الانتباه والتشويق، وتحفيز المتلقي لفهم دلالات النص.

الهوامش والإحالات:

(1) ينظر: سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، ط1، 1997م: 100.

(2) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، د.ت. 3/ 298.

(3) إسماعيل الجوهري، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م: 1679/4، مادة (حول).

(4) محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ: 186/11.

(5) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 1، 1991: 16،17.

(6) ينظر: الأزهر الزناد، نسيج النص «بحث فيما يكون فيه الملفوظ نصًا»، المركز الثقافي العربي- الدار البيضاء، ط1، 1993م: 18.

(7) ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية: دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، دار الأمان، المغرب، ط1، 2010م: 73.

(8) ينظر: جون لاينز، علم الدلالة، ترجمة محمد عبدالحليم الماشطة وآخرين، مطبعة كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق، 1980م: 14.

(9) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص: 16،17.

(10) جون لاينز، علم الدلالة: 14.

(11) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص: 17.

(12) ينظر: الأزهر الزناد، نسيج النص: 18.

(13) أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية: 73.

(14) الأزهر الزناد، نسيج النص: 115،116.

(15) أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية: 74.

(16) الأزهر الزناد، نسيج النص: 118.

(17) محمد خطابي، لسانيات النص: 17.

(18) ينظر سعيد بحيري، ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حيان التوحيدي، مكتبة الأنجلو المصرية، 1995م: 255.

(19) روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب- القاهرة، ط1، 1998م: 327.

(20) محمد خطابي، لسانيات النص: 17.

(21) ينظر: سعيد بحيري، نظرية التبعية في التحليل النحوي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1988م: 273.

(22) سعيد بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1999م: 98، وهناك وظائف أخرى تقوم بها الإحالة، ينظر المصدر نفسه: 98،99.

(23) محمد خطابي، لسانيات النص: 17-18.

(24) ينظر: المصدر نفسه: 17.

(25) ينظر: الأزهر الزناد، نسيج النص «بحث فيما يكون به الملفوظ نصا»، المركز الثقافي العربي- بيروت، ط1، 1993م: 119.

(26) ينظر: محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي- بيروت، ط3، 1407هـ: 3/ 124.

(27) ينظر: الأزهر الزناد، نسيج النص: 119.

(28) ينظر: سعيد بحيري، دراسات لغوية تطبيقية: 103.

(29) ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: دراسة تطبيقية على السور المكية، دار قباء- القاهرة، ط1، 2000م: 3/ 39.

(30) ينظر: الزناد، نسيج النص: 118-119.

(31) نفسه: 118-119.

(32) دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء: 301.

(33) ينظر: الزناد، نسيج النص: 119.

(34) ينظر: الزمخشري، الكشاف:36/1.

(35) ينظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان- الشركة المصرية العالمية لونجمان، القاهرة، 1997: 196.

(36) الزمخشري، الكشاف:133/3.

(37) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص: 17.

(38) سعيد بحيري، دراسات لغوية تطبيقية: 104،105.

(39) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبديع، دراسة وتحقيق :عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، 1996م: 101.

(40) سعيد بحيري، دراسات لغوية تطبيقية: 125.

(41) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبديع، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجيل- بيروت، ط3، د.ت: 2/ 82.

(42) ينظر: محمد بن يوسف ابو حيان (ت.745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تح: دقي جميل، دار الفكر- بيروت، 1420هـ:529/8.

(43) ينظر: الحسين بن مسعود البغوي (ت. 510هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط4، 1997م: 145/6،146. والزمخشري، الكشاف: 350/3.

(44) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1996م: 465/2.

(45) الزمخشري، الكشاف: 353/4.

(46) نفسه: 460/4.

(47) ينظر: محمد بن عمر الرازي (ت. 606هـ)، التفسير الكبير، المسمى مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ: 460/14.

(48) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 354/4.

(49) ينظر: الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: 40/1.

(50) كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص- مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، ترجمة: سعيد بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2010م: 56.

(51) ينظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب- القاهرة، ط1، 1993: 536-538.

(52) ينظر: كلاوس بر ينكر، التحليل اللغوي: 54-55.

(53) دي بو جراند، النص والخطاب والإجراء: 327.

(54) ينظر: كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص: 58.

(55) ينظر: سعيد بحيري، دراسات لغوية تطبيقية: 105.

(56) ينظر: أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص: دراسة في الدلالة والوظيفة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، د.ت: 532.

(57) روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء: 320.

(58) ينظر: الأزهر الزناد، نسيج النص: 115،116.

(59) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص: 18.

(60) ينظر: المصدر نفسه: 18.

(61) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير: 4/ 581.

(62) ينظر: محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدار التونسية للنشر- تونس، 1984م: 84/12.

(63) ينظر: الرازي، التفسير الكبير: 43/4.

(64) دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء: 301.

(65) ينظر: نفسه: 338.

(66) ينظر: محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ: 89/1.

(67) صبرة محمد حسنين، مرجع الضمير في القرآن الكريم - مواضعه وأحكامه وأثره في المعنى والأسلوب، دار غريب للطباعة والنشر- القاهرة، ط2، 2001: 17.

(68) ارتعى البعيرُ، ورعى: بمعنى واحد، ينظر نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت. 573هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط1، 1999م: 551/4.

(69) ينظر: الرازي، التفسير الكبير: 426/18.

(70) ينظر: محمد بن محمد مصطفى أبو السعود(ت.982هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت. 156/8.

(71) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 17/92-93.

(72) ينظر: عبد الحميد بوترعة، الإحالة النصيّة وأثرها في تحقيق تماسك النص القرآني: دراسة تطبيقية على بعض الشواهد القرآنية، مجلة الأثر، الجزائر 2012م: 93.

(73) ينظر: عبدالله بن جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، دار الفكر- دمشق، ط6، 1985: 68.

(74) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 135/6.

(75) المصدر نفسه: 17/ 289.

(76) المصدر نفسه: 23/18.

(77) ينظر: المصدر نفسه: 28/ 338.

(78) ينظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن: 375.

(79) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 1/ 487.

(80) الرازي، التفسير الكبير: 9/ 526.

(81) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 27/ 95.

(82) الزمخشري، الكشاف: 133/3.

(83) الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: 162/1.

(84) خطابي، لسانيات النص: 175.

(85) تمام حسان، البيان في روائع القرآن: 119.

(86) ينظر كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص: 40-42.

(87) ج. ب. براون، وج. بول، تحليل الخطاب، ترجمة: محمد لطفي الزليطي، ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1997: 239.

(88) الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: 168/1.

(89) ينظر: الزناد، نسيج النص: 116.

(90) تمام حسان، مقدمة النص والخطاب والإجراء: 32.

(91) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص: 19. خليل البطاشي، الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009م: 174.

(92) أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية: 106.

(93) عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط15، د.ت، 321.

(94) الزناد، نسيج النص: 117-118.

(95) خليل ياسر البطاشي، الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2009م: 175.

(96) البطاشي، الترابط النصي: 175.

(97) محمد خطابي، لسانيات النص: 19.

(98) المصدر نفسه: 194.

(99) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 281.

(100) بو جراند، النص والخطاب والإجراء: 323.

(101) ينظر: بوترعة، الإحالة النصيّة: 94.

(102) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 14/ 115.

(103) محمد بن أحمد القرطبي (ت.671هـ)، الجامع لأحكام البيان، تح: أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م: 10/ 264.

(104) ينظر: بوترعة عبد الحميد، الإحالة النصيّة: 94.

(105) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير:1/ 219.

(106) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص: 178.

(107) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 4/ 741.

(108) أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص: 26.

(109) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص: 19.

(110) ينظر: بوترعة، الإحالة النصيّة: 95.

(111) محمد خطابي، لسانيات النص: 19.

(112) Halliday and Ruqaiya Hasan, Cohesion in English (New York): Longman, (1976), p. 78, and Halliday Emeritus Professor of Linguistics University of Sydney, An Introduction to Functional Grammar - UEL,T H I R D E D I T I O N, London 2004, Australia Revised by Christian M.I.M. Matthiessen Professor of Linguistics Macquarie University, Australia, Hodder Arnold. A MEMBER, p: 31-35.

(113) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 290.

(114) ينظر: الرازي، التفسير الكبير: 8/ 341.

(115) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل (ت.311هـ)، تح: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م: 4/ 339.

(116) ينظر: الرازي، التفسير الكبير: 26/ 404.

(117) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 287/23.

(118) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 1/ 262.

(119) ينظر: الرازي، التفسير الكبير: 6/ 399، 402.

(120) جمال الدِّين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، د.ت. 1/ 144.

(121) أحمد عفيفي، الإحالة في النص: 27-28.

(122) ينظر: الزناد، نسيج النص: 118.

(123) ابن هشام، أوضح المسالك: 1/ 144.

(124) المصدر نفسه، 1/ 144.

(125) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 18/ 20.

(126) ينظر: الأزهر الزناد، نسيج النص: 13- 36.

(127) غير معزوٍ إلى قائل في أمهات الكتب العربية.

(128) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 9/ 34.

(129) ينظر: بوترعة، الإحالة النصيّة: 96.

(130) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير:1/ 327.

(131) ينظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن: 31-32.

(132) ابن هشام، أوضح المسالك: 1/ 144.

(133) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 3/ 325.

(134) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 1/ 447.

(135) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 11/ 204.

(136) ينظر: البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن: 3/ 14.

(137) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 21/ 229.

(138) ينظر: الرازي، التفسير الكبير: 28/ 241.

(139) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 1/ 356.

(140) ينظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن: 122-123.

(141) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 1/ 447.

(142) ينظر: الزركشي أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله (ت.794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، بيروت، ط1، 1957م: 2/ 175.